الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/218

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
12 December 2014
Arabic
Original: French

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة ”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من التنسيق الفرنسي لجماعة الضغط النسائية الأوروبية، منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* يصدر هذا البيان بدون تحرير رسمي.

130115 060115 14-66257X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

بيان كتابي مقدم من التنسيق الفرنسي لجماعة الضغط النسائية الأوروبية

تبين آخر الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حالات التمييز والعنف التي تتعرض لها الضحايا النساء، استمرار حدوث تلك الحالات، بل وحتى تزايدها.

واحتمال حدوث تغيّر ملموس في هذا الوضع على المدى القريب احتمال ضعيف، فحدوث أي تغييرات ينطوي على تحديات تتعلق بمعتقدات ثقافية وقوالب نمطية ما زالت راسخة في أذهان الناس.

لذا فإن ما يلزم القيام به على وجه عاجل جداً هو معالجة الشؤون التي يمكن للحكومات معالجتها بإجراء عاجل وفعال يؤثر في أحد الحقوق الأساسية لكل امرأة، أي حق التحكّم في خصوبتها.

وعلى ضوء أحدث الإحصاءات العالمية التي تبيّن أن غالبية الدول تفتقر لإرادة الاعتراف بحق المرأة الأساسي في اتخاذ قرار ذاتي يتعلق بجسمها:

- ٢٢٢ مليون إمرأة في العالم محرومة من الحصول على وسائل منع الحمل (وخصوصاً المراهقات، وهن أشد النساء ضعفاً)؛
- في كل سنة، تواصل ٨٠ مليون إمرأة حملها غير المرغوب (الذي يحدث في معظم الأحيان نتيجة للعنف الجنسي)؛
- تلجأ ٢٢ مليون إمرأة منهن إلى الإجهاض غير المأمون، وهي ممارسة غير مشروعة تماماً، مما يفضي إلى وفاة ٥٠ ٠٠٠ مليون إمرأة كلّ عام.

ونحن نناشد بما يلي:

- الإنهاء الشامل لتجريم الإجهاض؛
- تعزيز توفير خدمات تنظيم الأسرة مجاناً وبشكل مأمون، بما في ذلك الإجهاض؛
- إدراج هذه الحقوق في ميثاق الحقوق الأساسية.

ونحن نطالب أخيراً بأن تعتبر الدول التي ترفض إقرار هذه الحقوق وتطبيقها عملياً تحججاً بأسس ثقافية أو دينية، دولاً ترتكب العنف ضد المرأة.